أزمة المدرسة في مالي: تشخيص المشاكل و آفاق الإصلاح

الدكتوريوش الحسن توري

مختبر البحث حول العالم العربي والإسلامي، جامعة بمبوولوغيم بماكو- مالي

youchaalassane@gmail.com Tél : 00223 79922438

ملخّص

يهدف هذا البحث إلى معالجة أزمة المدرسة المالية بوصفها قضية مركزية في بناء الإنسان، وتنمية المجتمع، ليس في مالي فحسب، بل في الإطار الإنساني الأوسع. ويهدف إلى تشخيص مظاهر هذه الأزمة وتحليل أسبابها المتعددة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والوقوف على آثارها العميقة في تكوين المتعلّمين، وإعداد أجيال قادرة على الإسهام الفعّال في مسيرة التنمية. كما يتناول البحث العوامل الداخلية والخارجية التي فاقمت هذه الأزمة، كما يقترح سُبل الإصلاح والتطوير التربوي على مستوى الشكل والمضمون. ويؤكد على ضرورة تحمّل جميع الفاعلين لمسؤولياتهم التربوية والأخلاقية والحضارية، والعمل الجماعي والمشترك من أجل تجويد التعليم، وربطه بحاجات سوق العمل، بما يضمن مستقبلًا واعدًا للمجتمع المالي.

الكلمات المفتاحية: أزمة المدرسة المالية – إصلاح التعليم – التنمية البشرية – جودة التعليم – التنمية المجتمعية

Résumé : La crise de l'école au Mali : diagnostic des problèmes et perspectives de réforme.
Cette étude s'intéresse à la crise de l'école malienne, considérée comme un enjeu fondamental dans la construction de l'homme et le développement de la société. Elle vise à identifier les manifestations de cette crise, à en analyser les causes multidimensionnelles – politiques, économiques et sociales – et à en évaluer les impacts sur la formation des apprenants et la préparation des générations futures. L'étude explore également les facteurs internes et externes qui ont contribué à aggraver la situation, et propose des pistes de réforme et d'amélioration du système éducatif, tant sur le plan du contenu que de la forme. Elle souligne l'importance de l'engagement collectif et de la responsabilité partagée des différents acteurs pour améliorer la qualité de l'enseignement et l'adapter aux besoins du marché du travail, dans l'objectif de garantir un avenir meilleur à la société malienne.

Mots-clés : Crise de l'école malienne – réforme de l'éducation – développement humain – qualité de l'enseignement – développement sociétal

Abstract: The Crisis of the School System in Mali: Diagnosis of Problems and Reform Prospects.
This research aims to address the crisis of the Malian school as a central issue in human development and societal progress, not only in Mali but within a broader human context. It seeks to diagnose the manifestations of this crisis and analyze its multiple political, economic, and social causes, as well as to examine its profound impact on the formation of learners and on preparing generations capable of actively contributing to development processes. The study also addresses both internal and external factors that have exacerbated this crisis, while

proposing avenues for educational reform and development in terms of both form and content. It emphasizes the necessity for all stakeholders to assume their educational, ethical, and civilizational responsibilities, and to engage in collective action aimed at improving the quality of education and aligning it with labor market needs, thereby ensuring a promising future for Malian society.

Keywords: Malian school crisis – education reform – human development – educational quality – societal development,

مقـدّمـــــــة

تحتل المدرسة مكانة مرموقة في المجتمعات الإنسانية قديما وحديثا، لأنّها تمثّل البيت الثاني للطفل، الذي يكتسب فيه المعرفة، ويتعلّم فيه العلوم بأنواعها، ومن ثمّ تشكّل المدرسة بيئة مهمّة ومحفّزة لتكوين شخصية المتعلّم، وتطوير مهاراته وكفاياته، وتنمية مهاراته وقدراته، وصقل مواهبه، وبناء تعلّماته، وبناء علاقات معرفية، وأخلاقية وقيمية مع معلّميه من جهة، ومع زملائه من جهة أخرى.

فللمدرسة دور مهمّ في حياة الإنسان في أبعاده المختلفة، لأنّها منهل العلوم والمعارف، ومنبع القيم العالية، والأخلاق النبيلة، ومكان تكوين الكوادر وإطارات الدولة، الذين يحملون عبء الأمانة والمسؤولية الاجتماعية والمعرفية والثقافية والحضارية التي على كاهلهم، باعتبارهم أعضاء في المجتمع، يسعون إلى تحقيق آماله، واستجابة متطلّباته، ويسهرون في خدمة البلاد والعباد، بما اكتسبوه من خبرات ومعارف، وقيم، ومبادئ ومهارات خلال مسيرتهم الدراسية، وتفاعلهم الإيجابي مع محطيهم وبيئتهم ووطنهم، والعالم حولهم.

وفي هذا الإطار يأتي عنوان مقالنا الموسوم بـ"أزمة المدرسة في مالي : تشخيص المشاكل وآفاق الإصلاح"، وعيا منّا بأهميته ودوره في بناء الشخصية المالية، وتشكيل ملامحها، وصقل مواهبها، لبناء وطننا مالي الكبيرة، بكفاءاته العلمية والمعرفية، لتكون مخرجات التعليم المالي وفق التوقع والمأمول، حاولنا معالجة هذا الموضوع، قصد الوقوف على تحليل أزمة المدرسة المالية، وتشخصيها، وتقديم حلول وآفاق إصلاح، عسى أن يلفت انتباه المعنيين بالأمر، والمشرفين على المشغل التربوي والتعليمي بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة والعاجلة في إنقاذ من يمكن إنقاذه.

مشكلة البحـــث:

تتمثّل مشكلة البحث في وجود أزمة **بالمدرسة المالية** غائبة في كثير من الدراسات، تأتي هذه الدراسة لتشخيصا آفاق الإصلاح، لما لها من تأثير على المشروع التنموي والاجتماعي والحضاري ببلادنا، فما هي مظاهر أزمة المدرسة المالية وتجلياتها؟ وما تأثيرها على تربية المعلّم المالي وتعليمه؟ وما سبل تجاوزها؟

أهـــــــداف البحـــث:

-بيان تأثير أزمة المدرسة في مالي على الفرد والمجتمع.

-الكشف عن أسباب أزمة التعليم الأخلاقية والقيمية والاقتصادية والتعليمية.

-الرغبة في إنجاز بحث علمي يساهم في النقاش الأكاديمي والوطني في قضايا التعليم، والثقافة، والتنمية الوطنية.

منهج البحـــث:

تقتضي طبيعة هذا البحث استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي:

المنهج الوصفي التحليلي: اعتمدته في وصف الظاهرة كما هي، وتحليل المعطيات، وشرحها، وتفسيرها والتعقيب عليها.

المنهج التاريخي: استخدمته في إيراد الوقائع والأحداث التاريخية المتعلّقة بموضوع البحث الممتدّة عبر سيرورة زمنية طويلة.

محاور البحـــث:

المحور الأول: التعليم ودوره في صناعة الإنسان وبناء المجتمعات

المحور الثاني: و اقع التعليم في مالي

المحور الثالث: أزمة التعليم بمالي: الأسباب والمجالات

المحور الر ابع: سبل العلاج و آفاق الإصلاح

المحور الأول: التعليم ودوره في صناعة الإنسان وبناء المجتمعات

إنّ للنظام التعليمي دورا رياديا في قيام الدول وسيادتها واستقلاليتها، فالتعليم الجيد والفعّال هو الذي ينتج القادة والزعماء، والدعاة، والقضاة، ورجال الأعمال الصالحين الذين يسهرون على حماية مصالحها في المحافل الدولية، ورجال الأعمال الذين يسهمون في التنمية الاقتصادية، والقضاة الذين يسعون إلى تحقيق العدالة، والدعاة الذين يرشدون الناس إلى ما فيه خير لهم في حياتهم الدينية والدنيوية، فإنّ عجز النظام التعليمي عن أداء مهمّته، وأخفق في رسالته النبيلة، فإذا ذلك يضرّ بالدولة، ويصيبها الضعف والهوان، وتظلّ دائرا في فلك التخلّف والتعبية.[1]

إن للتعليم دورا في صناعة الإنسان وتثقيفه، وبناء المجتمع وتطويره، فهو خير أداة وأفضل وسيلة لبناء وعي حضاري، ومشروع تنموي، وازدهار علمي، تخرج الإنسان من آفات الجهل والتخلّف، إلى نور العلم والتحضّر، ولعلّ هذا ما يؤكّده محمّد فاضل الجمالي في سياق حديثه عن أهمية العلم والمعرفة وعالميّتهما، ومدى جدواهما للبشرية قاطبة **إذ يقول "فإذا أنجبت أمّة فيلسوفا عظيما أو عالما كبيرا أو فنّانا مبدعا أو مخترعا عبقريا فالفائدة ليست موضعية بل هي لأبناء الإنسانية عموما..."**.[2]

[1] -انظر: سيسي، عبد الرحمان عبد الله: نظام التعليم العربي في مالي: دراسة تحليلية 1946-2006، دراسات افريقية، ص3.

[2] - الجمالي، محمد فاضل: نحو توحيد الفكر التربوي في العالم الإسلامي، الدار التونسية للنشر، تونس، ط2، 1978م، ص308.

فالتعليم الذي من خلاله نتعلّم ونتثقّف، حق مشروع عقلا وقانونا، ومن ثمّ فهو عالميّ ليس حكرا على دولة معيّنة، أو شعب معيّن، أو حدّ جغرافيّ معيّن، فضلا عن جهة معيّن من الدولة، فينبغي أن تكون فرصته متاحا للجميع، حتى يقدر الإنسان على فرض ذاته، وكيانه، وهوّيته، ودينه، وحضارته، وثقافته، في عالم سريع التغيّر والتحوّل، ومع قدرة الانفتاح على الآخر.

والجدير بالملاحظة أنّ مهمّة التعليم لا ينبغي أن تقتصر على تزويد المتعلّم بالمعارف والمعلومات فحسب، بل أن يصنع ويكوّن في أبعاده المختلفة مهاريّا وقيميا، ووجدانيّا، ليصبح مستعدّا لمواجهة مشكلات المجتمع وتطلّعاته، وتحدّيات العصر ورهاناته، ومسايرة الركب الحضاري المعاصر في عالم مفعم بالتحدّيات والمشكلات التي تهدّد حياة الإنسان في الحاضر والمستقبل.

المحور الثاني: و اقع التعليم في مالي

يمثّل التعليم إحدى المداخل الأساسية التي تساعد على دفع عجلة المعرفة الإنسانية بمختلف مكوّناتها، صوب التقدّم والبناء الحضاري، والنهوض بالمجتمعات الإنسانية، والرقي بها إلى أعلى مراتب الكمال والنضج والتقدّم. وما من أمّة من الأمم عبر التاريخ همّشت قضية التربية والتعليم وإلاّ أصابتها وباء الجهل والتخلّف، ووقعت في مشاكل وأزمات متعدّدة الأبعاد، سياسية اقتصادية تربوية اجتماعية ثقافية أخلاقية، لأنّ التعليم والنهوض به، هو السبيل إلى إعداد الأجيال، وتكوين الكوادر والكفاءات في المجالات المعرفية المختلفة التي تحمل عبء الإصلاح والتثقيف والبناء والتربية.

شهدت المدرسة العمومية بمالي على غرار دول غرب أفريقيا الفرنكوفونية، فترة تطوّر وازدهار، إذ اعتبر الأفارقة التعليم الوسيلة الناجعة والفعّالة للتطوّر الاجتماعي، حيث أدرك المواطنون أنّه هو الوسيلة الوحيدة من تغيير وضعية الفلاّح إلى وضعية الموظّف، ومدخل إلى مركز السلطة والقرار. الأمر الذي لفت نظر الماليين إلى الاهتمام بالمدرسة خلال ما يوازي نصف قرن (1940-1980)، معتبرين إيّاها بوّابة رئيسية لمستقبل أبنائهم، وحلاّ لمشكلات المجتمع المالي وتطلّعاته.[3]

ازداد اهتمام الماليّين بالتعليم، وأضحى مطلبا شعبيّا، وأمسى من الضروري إنشاء المدارس، وإعداد المعلّمين، وكان المواطنون ولا يزالون يؤدّون دورا رئيسيا في توجيه المؤسسات التعليمية، والسعي الدؤوب إلى نجاحه، وإذا كان تأسيس المدرسة في الأصل لغرض إداري في الوهلة الأولى (أيام الاستعمار الفرنسي لمالي)،

[3] -انظر:

Etienne Gérard : Jeux et enjeux scolaires au Mali : le poids des stratégies éducatives des populations dans le fonctionnement et l'évolution de l'école publique, institute of Research for Development,1995, p 595-596.

إلا أنّه سرعان ما تحوّل بعد الاستقلال إلى ضرورة اجتماعية، ومطلب شعبي بمقتضى حاجات المجتمع المالي وانتظاراته.[4]

يبدو أنّ العناية الفائقة التي حظيت بها المدرسة المالية إبّان الاستعمار الفرنسي، وفجر الاستقلال، (لحظة بناء الدولة الوطنية الحديثة)، وراءها أغراض مهنية وتنموية، وأخرى ثقافية وحضارية، لكن الغرض المهني كان حاضرا بقوة، حيث يوظّف الخريجون تلقائيا، لكن منذ أوّل إصلاح تربوي للنظام التربوي المالي 1962م، لم يعد التوظيف الآلي مضمونا، ممّا دفع السكان إلى إعادة النظر في قضية التمدرس، وتسجيل أبنائهم في المدارس العمومية بمالي.

إنّ عدم التوظيف التلقائي للخريجين، الذي كان قائما قبل إصلاح 1962م، أفقد الشغف والحماس لدى الأولياء، ممّا سبّب عزوفا وتسرّبا مدرسيا ملحوظين عن التعليم بالمدارس العمومية، والتوجه نحو المدارس العربية الإسلامية. وكان أوّل وإخلالات الإصلاح التربوي الأول الذي ينبغي أنّ يركّز على إصلاح المنظومة برّمتها بما في ذلك، محاربة ظاهرة البطالة، والتسرّب المدرسي...وغيرها. ولعلّ في هذا الصّدد يقول الباحث المالي شكني عمر جالو" فالمدارس الحكومية تفرغ على مرّ السنين. أمّا المدارس الخاصّة فتنشأ، مع ازدياد معدّلات الالتحاق بالمدارس الخاصّة التي تقدّم تعليما فرنسيا عربيا. ويجذب نجاح المدارس الكاثوليكية أطفال من عائلات غير مسيحية. تفضّل العائلات الفقيرة إخراج أطفالها من المدرسة لمساعدة الأسرة. ويختار آباء آخرون إرسالهم إلى المدراس الدينية، ممّا يسمح لهم على الأقل بتعلّم دينهم".[5]

بناء على ما سبق، يمكن القول إنّ من عوامل التسرّب المدرسي في المدارس العمومية بمالي، وعدم إقبال السكان على التعليم الفرنسي في ستينات القرن الماضي إلى الثمانيات، هو فقدان الإحساس والشعور في تلبية توقعّاتهم، وتطلعاتهم في التنمية والصناعة والعمران. وراح فئة (الفقراء) تفضّل فصل أبنائها عن المدرسة لمساعدة العائلة، وأخرى ترسل أبناءها إلى المدارس العربية الفرنسية، والتي -وإنّ لم تلبّ التوقعات المهنية-إلاّ أنّها على الأقل تعين المتعلّم على فهم مبادئ الدين الإسلامي.

وهذا الطرح يدّل على عراقة التعليم العربي الإسلامي بمالي، ومكانة الدين الإسلامي لدى المجتمع، ممّا يعكس إسلام الماليين الذين وصلهم منذ فجره الأول، ذلك الدين الضارب في جذورهم، والراسخ في وجدانهم، والذي صار جزءًا من هويتهم وثقافتهم الدينية والحضارية، وكانت المدراس العربية الإسلامية التي أسست

---

[4] - ibid

[5] -انظر:

Cheick Oumar DIALLO,L'hisoire du systéme éducatif malien,colletion plureauxes /monde, consulté le 14/07/2025.p132-133.

أيام الاستعمار الفرنسي لمالي، وتطوّرت بعد الاستقلال، والتي شهدت مضايقات واضطهادات لدى السلطات في العقد بعد الاستقلال 1960م، قد لقيت ترحابا واعترافا لديها فيما بعد؛ والتي ما فتئت تمثّل منهل العلوم الشرعية والعربية، ومنبع تكوين الكوادر والإطارات الدينية، والدعاة ورجالات الإصلاح.

والملاحظ في تاريخ التعليم وواقعه، والمشهد الثقافي بمالي-ولا سيّما بعد الاستقلال، انطلاقا من الدولة الوطنية إلى يومنا هذا- يجد أنّ مسألة التعليم بأمسّ الحاجة إلى إصلاح جذري في جميع أبعادها ومستوياتها، لأنّها ما انفكّت في أزمات بيداغوجية، وتربوية، ومنهجية...، طالت أمدها، ممّا يقتضي إرادة سياسية في جعل قضية التعليم أولوية وطنية، ورسم خطّة استراتيجية بعيدة المدى لإجراء إصلاح جذري وهيكلي لأزمة التعليم في كلّ المراحل والمستويات التعليمية، ووضع سياسة تربوية وتعليمية للتعليم محكمة وشاملة.

المحور الثالث: أزمة التعليم بمالي: الأسباب والمجالات

لا شكّ أنّ المدرسة هي موضع تنشئة الإنسان، وتربيته، وتعليمه، وإعداده ليكون قادرا على القيام بأدواره الاجتماعية والحضارية في خدمة الوطن، وتنمية المجتمع، كما تمثّل المدرسة مكوّنا أساسيا من مكوّنات بناء الإنسان وتربيته على قيم الفضيلة، والمواطنة، والتسامح، وحبّ العلم والتعلّم.

والاهتمام بالمشغل التربوي سرّ نجاح الأمم، ومفتاح ازدهار حضارة الشعوب والمجتمعات البشرية، وما من أمّة همّشت هذا الحقل إلاّ بقيت في ظلمات الجهل، وتاهت في طين التخلف والركود، وصارت مقلّدة ومنبهرة بإنجازات الآخرين، الذين أولو العناية الفائقة للمسألة التربوية، وأصبحوا في مصاف الدول المتقدّمة بفضل إنجازاتهم في الصناعات، والتكنولوجيات الحديثة.

لئن كانت دولة مالي من الدول الإفريقية التي أنجبت مدرستها كوادر وقامات علمية يشار إليهم بالبنان في شتى المجالات، وتقلّدوا المناصب العليا في الدولة، واشتغلوا في المنظمات الإقليمية والدولية على مرّ السنين والأزمان، وألفّوا الكتب في الآداب والفنون والإنسانيات والعلوم، والتي باتت مراجع مهمّة ومفيدة للباحثين والقرّاء، والتي ظلّت بعضها معتمدة في المناهج الدراسية بالمراحل التعليمية المختلفة داخل البلاد وخارجها، إلاّ أنّ الملاحظ لوضع المدرسة المالية الحالي يجد أنّها تعاني من أزمة عميقة في كافّة المستويات، سواء على المستوى القيمي والأخلاقي، أو الاجتماعي، أو الاقتصادي، أو البيداغوجي الديداكتيكي .

على المستوى الأخلاقي والقيمي :

لعلّ أزمة القيم والأخلاق من أخطر الأزمات التي تعاني منها المدرسة المالية، نتيجة سيادة القيم المادّية والنفعية على القيم الروحية والأخلاقية في المجتمع المعاصر، بما في ذلك المجتمع المالي، وظهور قيم العولمة والحداثة الغربية، وبروز قيم التقنية، ووسائل التواصل الاجتماعي، التي صارت فضاء حرّا يروّج فيها المفيد، والضّار، ويتكلّم فيه العاقل والسفيه، ويبثّ فيها أشياء مخلّة بالأخلاق الفاضلة والخصال الحميدة، هذه

الوسائل الحديثة على أهميّتها إلاّ أنّها أثرت تأثيرا سلبيا على سلوك الإنسان المعاصر وتصرّفاته، وعلاقاته مع الآخرين.

فنمط التعليم وأساليبه في الواقع المعاصر قد تغيّر تماما، فقد بات -في معظمه- تعليما خاليا عن القيم السامية، والأخلاق النبيلة، التي كانت إحدى ركائز التعليم الأصيل والعتيق، تعليما فارغا من الجوانب الروحية التي تشكّل عنصرا مهمّا من عناصر بناء الإنسان، وهكذا لا يكوّن الأجيال إلاّ على الأبعاد المادّية، على حساب الأبعاد الروحية، فمثل هذا التعليم لا ينتج إلاّ إنسانا مادّيا ذا فكر نفعي ومصلحي فقط، لا يقيم للأخلاق والقيم والمبادئ وزنا.[6] "فالحياة ليست مقاييس مادّية فحسب ولا اختراعات علميّة فقط، ... ولكن هي قبلة أرضية جوهرية من القيم والمبادئ والمقاييس الأخلاقية الخالدة".[7]

لا ريب أنّ علاقة المتعلّم بالمعلّم في فترة ما قبل العولمة وتبعاتها، تختلف عن علاقتهما في عصر العولمة والحداثة والتكنولوجيا، إذ إنّها عمّقت الفجوة بين المعلّم والمتعلّم، وفلم يعد للمعلّم تلك المكانة والاحترام والتوقير والتبجيل الذي حظي به معلموّنا ومربونا الأوائل، وصارت العلاقة بين التلميذ وأستاذه في الأغلب الأعمّ، علاقة بيداغوجية وتعليمية لا أقلّ ولا أكثر، في حين أنّ الفضاء المدرسي فضاء تربوي وتعليمي في الآن نفسه، ينبغي أن يضطلع الأستاذ بهمتي التربية والتعليم معا، فدوره لا ينحصر على إلقاء حصّة تدريسية وتنشيطها، بل يتجاوز ذلك لتشمل تقويم سلوك المتعلّم وتعديله، وصقل مواهبه، وتنشئته على القيم الأخلاقية والروحية والوطنية، كالصدق والأمانة والمحبّة والتسامح، وقبول الآخر، واحترام الرأي المخالف، ونحوها من القيم التي تقوّي العلاقات الاجتماعية، وتزيد المجتمع المالي تمسّكا ووحدة وصمودا أمام أيّ عدّو يتربص به، وأيّة محاول لزعزعة استقراره وتماسكه .

ومن مظاهر الأزمة الأخلاقية والقيمية في المدرسة المالية، عدم احترام بعض التلاميذ قوانين المدرسة ولوائحها الداخلية، فتجد تلميذا ينهتك حرمة المدرسة، كأن يدخل المدرسة بلباس غير محتشم، أو يظهر بمظاهر لا تليق بمكانة المدرسة، ولا تتوافق مع أهدافها السامية، ومقاصدها التربوية والأخلاقية والقيمية النبيلة الرامية إلى صناعة متعلّم قاعديا مراوحا بين الأصالة والمعاصرة، متشرّبا في القيم الدينية والقيم الوطنية.

لوحظ في السنوات الأخيرة بروز سلوكيات وتصرّفات جديدة في المؤسسات التعليمية بمالي، التي تعيق حسن سير العملية التعليمية، وتؤثّر سلبا على الاكتساب والتحصيل أثناء العملية التعليمية، وتتمثّل في استعمال الهواتف الجوّالة والولوج في تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي، فينصب كلّ تركيز التلميذ على

[6] - انظر: النجار، زغلول: أزمة المعاصر وحلولها الإسلامية المعهد العالي للفكر الإسلامي، ط1، ى1410ه/1990 ص23.

[7] - براهم، محمد الحبيب: دروب التربية: مقالات تربوية فكرية دار المعارف للطباعة والنشر ص84-85.

الهواتف، وهذه السلوكيات السيئة المنحطّة من قيمة المعلّم أوّلا، وحرمة المدرسة ثانيا، وإيذاء الزملاء ثالثا، من أكثر الظواهر انتشارا في مؤسساتنا التعليمية المعاصرة، بدرجات متفاوتة، حسب صرامة المؤسسات في تطبيق القوانين الداخلية في المؤسسات التربوية والتعليمية.

وربمّا ما يشهده مؤسساتنا التعليمية، وخاصّة التعليم العالي منها، من فشوّ ظاهرة العنف بين الطلبة(جمعية التلاميذ والطلبة الماليين A.E.E.M إلى حدّ التقاتل، وظهور أسلحة ورصاصات لدى بعض أعضاء هذه الجمعية في الحرم الجامعي خير شاهد على المستوى الرديء والهزيل الذي وصلنا إليه، ممّا دفع السلطات القائمة إلى حلّها،[8] وإلقاء القبض على المتورّطين، وتسليمهم للقضاء. وهذا إن دلّ على شيء، فإنّما يدل على فشل المنظومة التربوية المالية، وعلى إهمال المسألة التربوية من قبل المعنيين، التي لا تقيم وزنا لقطاع التربية والتعليم، ولا تملك له أيّ مشروع إصلاح تربوي حقيقي.

إنّ لتهميش المسلك التربوي والتعليمي بمالي عوامل عدّة تتلخّص أهمّها في يلي:

- فشل السياسات التربوية التي تبنتها الحكومات التي تولت زمام الأمور بعد الثورة الديمقراطية، فما برحت المنظومة التربوية المالية في أمسّ الحاجة إلى إصلاحات جذرية وهيكلية.

-كون المدرسة العمومية لأبناء الطبقة الاجتماعية الدنيا-في الأغلب الأعم-، فجلّ أبناء الأثرياء وإطارات الدولة يلتحقون بالمدارس الخاصة، أو يفدون إلى الخارج لمزاولة دراساتهم، وعند عودتهم يتقلّدون المناصب العليا، هذا ليس من باب المحسوبية والمحاباة فحسب، بل لتلقيهم تعليما جيدّا، ونيل شهادات عليا في اختصاصات حديثة أيضا، تستجيب لمتطلّبات سوق الشغل.

- فالقيادات الإفريقية عامّة، والماليّة خاصّة، يدركون جيّدا أنّ التعليم طريق أيقاظ الوعي، وعلوّ الهمم والتوق إلى إحداث التغيير، والتجديد، فلا يولون اهتماما كبيرا لهذا القطاع، خوفا من الثورة عليهم، فيبقى الناس في الأمية والجهل، ولا يعرفون حقوقهم من الدولة، وواجباتهم تجاهها، فيبقى الشباب في سبات عميق، وفي غمرة ساهون.

- إنّ التصدّي لمثل هذه الظواهر السلبية المستفحلة في المؤسسات التربوية والتعليمية بمالي ضرورة تربوية وأخلاقية وقيمية، وواجب ديني ووطني، ومطلب اجتماعي، حفاظا على حُرمة المدرسة، وقداسة رسالتها التربوية، واحتراما لمنزلتها الابستمولوجية والأخلاقية في المجتمع الإنساني عامّة، والمجتمع المالي خاصّة، حتى لا تكون المدرسة مسرحا يستغلّ في تصفية الحسابات الشخصية، والمصالح الفردية الضيقة.

[8] - حلّ جمعية الطلبة والتلاميذ بمالي من قبل سلطات الفترة الانتقالية بموجب مرسوم رئاسي رقم 10281/MAT-DNAT du 20 avril 1991 n°

على المستوى الاجتماعي والاقتصادي:

من المعلوم أنّ للجانب الاقتصادي دورا حاسما وفعّالا في كلّ أزمة، باعتبار أنّ القدرة الماديّة هي التي تمكّن الدول والمؤسسات والشركات من مواجهة جلّ التحديات، والتغلّب على الأزمات، ومن ثم فإنّ أزمة بقية الجوانب مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاقتصاد، فضعف الميزانية المخصّصة لقطاع التربية[9] والتعليم بمالي ضئيلة جدّا لا تسدّ احتياجات المدرسة التي تحقّق الجودة المنشودة والمأمولة هذا من جهة.

ومن جهة أخرى لو خصّصت ميزانية كافية للتربية والتعليم فإنّ الفساد الإداري، وسوء توزيع الثروة على المؤسسات التعليمية، يفضي إلى بقاء المدرسة في أزمة، سواء على المستوى اللوجستي، كتشييد المؤسسات، وبنائها، وتوفير الأدوات البيداغوجية اللازمة، التي تساعد على حسن سير المسار التعليمي التعلّمي، ومن ثمّ فإنّ مخرجات التعليم، لا تتوافق وملامح الخريج المنشود كما لا تعكس متطلّبات سوق الشغل .

ومن تجلّيات أزمة المدرسة المالية الاجتماعي، انقطاع المتعلّم عن الدراسة في وقت مبكّر، أو عدم تسجليه في المدرسة أصلا، إمّا لعدم إدراك الولي أهمية تعلّم الأبناء، لأنّه أمّي، أو لفكرة سلبية شائعة في المجتمع الافريقي عامّة، ومالي خاصّة، مفادها أنّ كلّ من نال شهادة جامعية يجب أن يتقلّد منصبا وزاريا، أو يدير مؤسسة حكومية كبيرة، فيرى أصحاب هذه الفكرة السلبية بعض حاملي الشهادات العليا بلا وظيفة، لفشوّ ظاهرة البطالة، فيصيبه اليأس، ويخاف أن يصيب ابنه الصغير ما أصاب هؤلاء، ناسيا أنّ التعليم شيء، والوظيفة شيء آخر[10] .

يضاف إلى ذلك مظهر آخر من مظاهر الانقطاع عن الدراسة، يتمثّل في محدوية دخل أولياء المتعلّمين، وعدم توفّر المؤسسات الجامعية في كافّة مناطق البلاد، ودولة مالي واسعة المساحة تبعد شمالها عن جنوبها بما يزيد ألف كلم2، ممّا تجعل حركة التنقل صعبة، قد يفضّل تلميذ اجتياز امتحان البكالوريا بنجاح، الانقطاع عن الدراسة، والبقاء مع عائلته من شدّ الرحّال إلى العاصمة أو الولايات التي توجد فيها الكليات والمعاهد الجامعية لمواصلة دراساته الجامعية، لا سيما إن يكن من عائلة ميسورة الحال، وليس لديه معارف أو أقرباء في تلك المدن.[11] وكم من طالب بدأ دراساته العليا حتى أشرف على سنة التخرّج، ثم انقطع عن الدراسة، لضعف الإمكانيات الماديّة؟ ولسائل أن يسأل عن المساكن الجامعية، أكيد هناك مساكن جامعية، لكنّ طاقة استيعاب الطلبة في السكن الجامعي، لا تسمح بإيواء جميعهم، أو أغلبهم.

---

[9] -انظر:

Budget.gouv.ml,DGB,LFI2025

[10] -

Ibid,1995, p 595-596.

[11] -مقابلة طالب جامعي طلب عدم الكشف عن هويّته، يروي أسباب انفصاله عن الدراسة الجامعية بعد اجتياز امتحان الباكالوريا.

عدم تكافؤ الفرص التعليمية:

إنّ أزمة نظام التعليم بمالي تشكّل عقبات وعراقيل أمام الكثير من العائلات ذوات محدودية الدخل، كما أنّ عدم تكافؤ الفرص التعليمية بين المتعلّمين يسهم في غياب شفافية مبدإ إلزامية التعليم، ففي حين يتلقّى أكثر من نصف أطفال المدن تعليما مدرسيّا، فإنّ أقل من سدس الأطفال في المناطق الريفية حرموا. ففي عام 1987، كانت نسب التمدرس على التوالي56.6 بالمئة في المدن، و14.1 بالمئة في الأرياف، إضافة إلى التفاوت العددي الكبير بين البنى التحتية بالمدن، والبنى التحتية بالأرياف.[12]

تؤكّد هذه الأرقام الهائلة المسجلّة منذ أكثر من ربع قرن حول مشاكل المدرسة المالية، -تلك الفترة المتّسمة بالاستقرار والأمن-، على عمق أزمة النظام التعليمي بمالي وتعقيدها، حيث لم تكن هناك مشاكل أمنية وسياسية إذا ما قورن بالوضع الراهن، الذي ازداد فيه الوضع السياسي سوءا، والوضع الأمني متأزما، والوضع الاقتصادي هشاشة، نتيجة التحوّلات السياسية، والأوضاع الأمنية الخطيرة، التي تعاني منها بلادنا أكثر من عقد من الزمان، التي عمّقت الجرح، وزادت الطين بلّة، فعقدّت أزمة المدرسة، فأطفال المناطق المتضرّرة من آفات الإرهاب، ومواقع الاشتباكات قد حرموا من التمدّرس، منذ سنين، فلم تعد فيها الإطارات البيداغوجية، فضلا عن المعلّمين، بسبب انعدام الأمن.

على المستوى البيداغوجي الديداكتيكي:

إذا كانت المدرسة المالية تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية وقيمية وأخلاقية، فإنّه من الطبيعي أن تؤثّر هذه الأبعاد المذكورة على الجانب البيداغوجي والديداكتيكي، لأنّه جزء لا يتجزأ منه، فالمنظومة التربوية تعم كلّ هذه الأبعاد، أما فيما يتعلّق بالمشكلات البيداغوجية والديداكتيكية في المدرسة المالية كثيرة ومتعدّدة، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

-قلّة الموارد والأجهزة التربوية والبيداغوجية والوسائل التعليمية المساعدة في نجاح التعليم وجودته لتكون مخرجاته مستجيبا لمتطلّبات العصر، وحاجات المجتمع.

-قلّة عدد المدراس بجميع المراحل الدراسية، ممّا سبّب اكتظاظا كبيرا في فصول الدراسة، الأمر الذي يؤثّر على تكوين المتعلم، لأنّ زمن المقطع التعليمي المحدّد، لا يسمح لتقديم المادّة التعليمية بكافّة خطواته، وتمشياتها البيداغوجية والتعليمية، ممّا ينعكس سلبا على الاكتساب، وتنمية المهارات، والكفايات، وتعديل المكتسبات، والتعلّمات وتعديلها.

---

[12] -انظر:

Etienne Gerard : la crise du système scolaire au Mali : un phénome enrayé ou reconduit ? associé a l'U.R . 5 D ORSTON P, 71 .

-نقص عدد المعلّمين في المدارس الماليّة، نتيجة عدم انتداب الدولة عدد كاف في قطاع التعليم، الأمر الذي أفضى إلى أزمة معلّم في جميع المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها الدراسية .

أزمة على مستوى البرامج التعليمية والكتب المدرسية لأنّ المنهاج قائم على المقاربات البيداغوجية في التعليم التي لا تصنع متعلّما مبدعا ومنتجا للمعرفة، بل يبقى مستهلكا وسلبيا، لأنه يتلقى المعلومات الجاهزة، ويخزنها ويسترجعها عند الحاجة، فالمنهاج التربوي المالي غير مواكب للمقاربات البيداغوجية المعاصرة، التي تدعو إلى بناء المتعلّم بناء ذاتيا، وتدّربه على حلّ المشكلات، وتنمية الحس النقدي لديه، وتربيته على التعلّم الذاتي، الذي يجعله قادرا على التفكير السليم، والتحليل العلمي، والمناقشة الموضوعية للمسائل والقضايا، واتخاذ مواقف جديدة في وضعيات مختلفة.

ويضاف إلى ذلك، استيراد مناهج وافدة من دول مشرقية ومغربية، بالنسبة إلى المدارس العربية الإسلامية، ودول غربية بالنسبة إلى المدارس الفرنسية، دون ردّ الاعتبار لواقع المتعلّم المالي الاجتماعي والثقافي والديني والاقتصادي، فتوضع كتب مدرسية مستوردة في المقرّر لا هي -في مجملها- مناسبة للنمو العقلي والذهني والمعرفي للمتعلّم المالي، ولا هي مراعيا لواقعه الثقافي والفكري والاجتماعي، فيتعلّم الطّفل تاريخ الثورة الفرنسية (كتاب التاريخ والجغرافيا للصف التاسع)، واقتصاد البرازيل(كتاب التاريخ والجغرافيا للصف الثامن)، وشوارع المغرب وأسواقها،(كتاب التلاوة الإفريقية) فيتيه ويكون في حيرة من أمره، فيُخيّل إليه أنّ هذه المعارف عبارة عن قصص ومخيّلات، لأنّها بعيدة كلّ البعد عن محيطه وبيئته وثقافته، وكذلك مسائل الأحوال الشخصية، التي لا تتناسب ونموّه الذهني والعقلي، ولعلّ أزمة المنهج من أكبر أزمات المدرسة المالية، التي تتطلّب إعادة النظر فيها في المنظومة التربوية المالية، إصلاحا وتقويما وتطويرا، وفق مقتضيات السياق المالي في الراهن والمستقبل.

المحور الرابع: سبل العلاج و آفاق الإصلاح

تواجه المدرسة المالية تحدّيات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافة وفكرية وعلمية تؤثّر سلبا على أمن بلادنا وسلامتها واستقرارها، ممّا يحتّم عليها اتخاذ إجراءات وقرارات صارمة وجازمة لإصلاح منظومة التربية والتعليم بمالي، وجعل التعليم أولوية كبرى لبناء الأجيال، وتكوينهم تكوينا يعينهم على الإعداد، وبناء الذات، وخدمة الفرد والمجتمع، والوطن، ولا تحقّق ذلك إلاّ بوجود إرادة سياسية، ونية صادقة من أعلى هرم الدولة لإصلاح التعليم، وتجويده لتكون مخرجاته على مستوى تطلّع وانتظار المجتمع، ومشاغله، وقضاياه الكبرى، وخروج التعليم بمالي من واقعه المرير، إلى واقع أكثر تقدّما وتطورا ومواكبا للثورة المعلوماتية، والتطوّر التكنولوجي الهائل، ومسايرا للركب الحضاري المعاصر لعلّ أبرز هذه السبل والآفاق ما يلي:

لا يمكن علاج أزمة التعليم بمالي إلاّ بمعرفة حيثياتها وتداعياتها وملابساتها، أولاّ، ومن ثمّ الانتقال إلى اتخاذ الوسائل التي من خلالها يتم التغلب ثانيا. لأنّ الخلل يكمن في اقتباس تجارب تربوية وتعليمية لدولة معينة وتطبيقها مباشرة على دولتنا التي تختلف واقعها وسياقها التربوي والتعليمي والأخلاقي والثقافي والإيديولوجي عن دولة مالي؛ إذن فلابدّ من ردّ الاعتبار لهذه الحقول المذكورة، وإلا ستكون " الجسم للعضو الغريب " كما يقول عبد الله عبد الدائم.[13]

إذا عرفنا أسباب الأزمة وحيثياتها حينها يمكن أن يقوم كلّ طرف بدوره، إذ يحتّم الأمر ضرورة مشاركة كلّ الأطراف في تعزيز العملية التربوية وتأمينها، وهي الأطراف المتمثلة في البيت والمدرسة والمجتمع والإعلام والمسجد وغيرها، وأن يقوم كلّ بدوره في العملية التربوية والتعليمية، وهذه العمليّة التشاركيّة لها دور هامّ في تربية الأجيال وتقويم سلوكهم.[14]

فمسألة التربية والتعليم مسؤولية مشتركة بين جميع أفراد المجتمع، فإذا قام كلّ فرد من أفراد المجتمع بدوره، فحينئذ تكون عملية التربية والتعليم متكاملة متناغمة، أمّا إذا أهمل عنصر من هذه العناصر دوره، وقتئذ تقع العملية التربوية والتعليمية في الأزمة. ولذا فأزمة المدرسة المالية مسؤولية مشتركة بين المكونات كلّها، وإن كان دور المسلك التربوي والتعليمي كبير فيها أكبر، إلاّ أنّه لا يتحمّلها وحده.

إنّ العناية بالشأن التربوي والتعليمي بمالي، والارتقاء بالمدرسة المالية، والسهر على تربية وتعليم الأجيال الحاضرة والقادمة، وتنمية المواهب والكفاءات، والمهارات، مسؤولية مشتركة وجماعية، لتخرج لنا المدرسة شخصية قاعدية مالية قادرة على تأدية دورها العلمي والثقافي والاجتماعي والأخلاقي والحضاري المنشود، وفي هذا الإطار يقول أنور الجندي: فـ" المدرسة والبيت والصحيفة والكتاب والجامعة كلّ هؤلاء مدعوون لبناء منهج تربوي جديد قوامه تكامل التربية الإسلامية روحا وعقلا وجسما، وقومية وإنسانية، وفردية وجماعية، وخلقية وعقلية، وربط بين الماضي والحاضر والمستقبل ".[15]

ولكن لكي ينجح هذا الطرح –حسب تصوّرنا-، فلا بدّ من وعي جماعي مشترك، وروح وطني عالية، ومجتمعا ثقافيا يعي بأهمية المسألة التربوية والتعليمية في بناء الأجيال، حتى لا يُفهم أنّها مسألة ثانوية فيقع إهمالها أو تهميشها. إلى جانب هذه الوسائل المذكورة، هل من وسائل أخرى يمكن الاعتماد عليها لإنقاذ المدرسة المالية عامّة، ولتقويم المنهج التربوي والتعليمي خاصّة؟

1- انظر: عبد الدائم (عبد الله)، التربية في البلاد العربية حاضرها مشكلاتها ومستقبلها، من عام 1950- عام 2000م ص108.

1- انظر بريمة (علي)، التربية وتحديات العولمة في المغرب العربي المعاصر، مجلة الحكمة للدراسات التربوية، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، د.ط.2013م، ص158.

2- الجندي (أنور)، التربية الإسلامية هي الإطار الحقيقي للتعلّم، دار الأنصار، د.ت. ط، ص21.

–لا شك أنّ الاعتناء بالإعلام من أهمّ الوسائل لبناء المنهج التربوي والتعليمي، ويكون ذلك بتطوير البرامج الإعلامية، وإعداد الإعلاميين والناشطين إعدادا روحيا وثقافيا وتربويا وأخلاقيا، لأنّ الإعلام وسيلة من الوسائل الخطيرة في بثّ الأفكار الهدّامة، وترسيخها في نفوس الناشئين.[16]

إذا كانت البطالة من أبرز المشاكل التربوية والتعليمية في بلادنا على المستوى الاقتصادي، بدعوى أنّ الدولة غير قادرة على توظيف كلّ حاملي الشهادات الجامعية، هنا يمكن الإشارة إلى أنّ القول بمحدودية وظائف الدولة، وعدم قدرتها على توظيف جميع العاطلين شيء معروف، ولكن إن كانت الدولة متحمسة لتوظيف أبنائها، فيبغي عليها اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لمحاربة البطالة، وتكافؤ فرص التشغيل، ودعم أصحاب المشاريع في القطاعات الخاصة، وغير ذلك من الوسائل التي يمكن أن تخفّف من نسبة العاطلين عن العمل.

يرى بعض التربويين أنّ مصدر أزمة المدرسة ليست من المؤسسة التربوية ذاتها، بل هي أزمة تأتي من خارج الفضاء المدرسي، وهذه الأزمة يصعب حلّها إلا في سياق واسع النطاق من الاستقرار السياسي، وهذا هو الشرط الأساسيّ لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المرجوة والنمو التربوي والتعليمي المنشودة، كما أكدّ بعض المنظّرين والخبراء في المجال التربوي أنّ العامل الرئيسي لتحسين الأوضاع التربوية والتعليمية، هو استقرار الوضع الاقتصادي، وقيام الدولة بتخصيص ميزانية محترمة للمنظومة التربوية والتعليمية.[17]

تعقيبا على ما سبق، يظهر أنّ تحسن الأوضاع التربوية والتعليمية مرهون بتحسين رواتب المعلّمين، وبناء مؤسسات تربوية كثيرة، وتوفير الأدوات المدرسية اللازمة، ولكن لابّد أن تكون هناك مبادرات وفعاليات متنوّعة من طرف الإطار التربوي والتعليمي، لتنمية قدرات الناشئين ومواهبهم، وذلك بالقيام بتنظيم الرحلات الترفيهية، والمباريات الوديّة بين الأقسام، وكذلك الأنشطة الثقافية الأخرى التي تساعد على تنمية مهارات التلاميذ قدراتهم وميولهم.

- سبل العلاج لمشكلة التربية والتعليم على الصعيد الأكاديمي-حسب تقديرنا- إعطاء المدرسة المالية أهمية كبرى لكونها منهلا ومنبعا للعلوم والمعارف، ومؤسسة لتزويد الناشئين الماليين بقضايا أخرى خارجة عن مواد الدراسة، مثلا تعليم النشء بأنّ له دورا مهمّا في المجتمع، حتى يعدّ العدّة للقيام بهذا الدور المنوط له، نحو قارته ووطنه ومجتمعه وبيئته وقريته، فيجب على المدرسة أنّ تعلمه أنّ المجتمع الراقي والدولة المتقدمة

3- انظر: بريمة (علي)، التربية وتحديات العولمة في المغرب العربي المعاصر، م، س ص156.

- انظر: [17]

Marie –France lange et Jean-Yves Martin, Les stratégies éducatives en Afrique subsaharienne, Instituit Français de Recherche Scientifique pour le Développement en Coopération, Paris, 1995,p .731

المأمولين مرهونان بشبابهما المثقف فتكون هذه الأفكار النيرة مغروسة في ذهن النشء منذ نعومة أظفاره، فيصبح الإحساس بالروح الوطنية والشعور بالمسؤولية راسخة في أذهان الناشئين.

-ومنها أيضا تخصيص ميزانية محترمة لقطاع التعليم، حتى يتسنّى للمربّين والأساتذة القيام بدورهم التربوي والتعليمي، وتوفير الأدوات اللازمة التي تسهّل العملية التربوية والتعليمية، وتطوّر البحث العلمي، ويُعدّ ذلك حلاّ من الحلول المقترحة للمشاكل التربوية والتعليمية المعاصر في نظرنا.

ولعلّ التكنولوجيا الحديثة من أهمّ الوسائل لحل الأزمة التربوية والتعليمية، إذ يمكن توسيع أفق العملية التربوية والتعليمية وإخراجها من إطارها التقليدي المألوف المنحصر في المدرسة والمعلّم؛ إلى استخدام التقنيات الحديثة في مجال البحث العلمي المسموعة منها والمرئية؛ ولاسيما في عصر يعاني من نموّ سكاني ملحوظ، إضافة إلى كثرة الإقبال على التعليم، حتى يتمكن عدد كبير من الطلبة على التحصيل، ويقدر الجيل الصاعد على مواكبة التطور العلمي والتكنولوجيا الحديثة، ويتعود على الإنتاج والإبداع بدلا من الاستهلاك والتقليد، لبناء مستقبل أفضل.[18]

يمكن أن تختم هذا المحور بمقولة فرحان إسحاق أحمد في سياق حديثه عن الطرق والوسائل التي يجب أن يتخذها المفكّرون والمربّون لمواجهة الأزمات والتحديات التي تواجه الفكر التربوي. حيث يقول:" إنّ من أول واجبات المفكرين والعلماء والمربين مواجهة هذه الأزمات، بما يملكون من وضوح الرؤية، ورسم معالم طريق المستقبل على هدي من عقيدة الأمّة وأصالتها، بمنهجية علمية، تحلّل مشكلات العصر... ".[19] وقضايا المجتمع ورهاناته، وواقعه، وظروفه، وسياقه، ومتطلّباته.

الخاتمــة:

يتبّين من خلال هذا المقال أنّ المدرسة المالية تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية وأخلاقية ومنهجية وبنيوية، تتلخّص في اهتزاز القيم، وانحلال الأخلاق في الفضاء المدرسي، وضعف الإعداد، واستيراد مناهج وافدة غريبة عن واقع المتعلّم المالي، وعزل المدرسة عن الواقع الثقافي والاقتصادي، ممّا أفضى إلى تسرّب مدرسي في سنّ مبكّر من التعليم. وبيّنا أنّ أزمة المدرسة عميقة ومعقدّة، ليست وليدة اللحظة، بل ترجع جذورها إلى اختلالات هيكلية مورثة من الاستعمار الفرنسي، وتفاقمت بمرور الزمن مع السياسات غير الناجعة والفعّالة حيال قطاع التعليم ببلادنا.

---

[1] - فرحان(إسحاق أحمد)،المؤتمر التربوي: نحو بناء نظرية تربوية اسلامية معاصرة، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، د.ط، 1411هـ/190م، ص12-13.

[2] -انظر: عبد الدائم(عبد الله)، التربية في البلاد العربية حاضرها ومشكلاتها ومستقبلها، من عام إلى عام 2000م . 1950م ،س،ص103

لكّن سبل علاج الأزمة، وأفاق الإصلاح ممكنة، تتطلّب إرادة سياسية صادقة، وتضافر الجهود في إطار رؤية تربوية واضحة، وشراكة فعّالة بين الدولة والمجتمع المدني، وإنشاء مجلس أعلى للتربية والتعليم، يشرف على المنظومة التربوية بمالي، ويكوّن بدوره لجانا متكوّنة من خبراء دوليين ومحليين ومفتشين، مهمّتها إصلاح النظام التربوي المالي وتقويمه، وتجديده، وتطويره حسب توقعات المجتمع، ورهانات الواقع.

إنّ هذا العنوان المدرسة المالية: تشخيص المشاكل وآفاق الإصلاح، نرجو أن يكون صيحة فزع، لكلّ من يحمل همّ التربية والتعليم والتكوين ببلادنا وما آل إليه حال المدرسة المالية التي كانت يوما من الأيام قِبلة إقليمية لطلاب الدول المجاورة.

المصادروالمراجع

العربية:

1-براهم، م. ا .(2001) .*دروب التربية: مقالات تربوية فكرية* .دار المعارف للطباعة والنشر.

2-بريمة، ع. (2013). التربية وتحديات العولمة في المغرب العربي المعاصر .*مجلة الحكمة للدراسات التربوية*، مؤسسة كنوز الحكمة، ص 158.

3-الجمالي، م. ف .(1978) .*نحو توحيد الفكر التربوي في العالم الإسلامي* (ط. 2). الدار التونسية للنشر.

4-الجندي، أ. (د.ت) .*التربية الإسلامية هي الإطار الحقيقي للتعلّم* .دار الأنصار.

5-زغلول .(1990) .*أزمة المعاصر وحلولها الإسلامية* .المعهد العالي للفكر الإسلامي.

6-سيسي، ع. ع. ع. (د.ت). نظام التعليم العربي في مالي: دراسة تحليلية 1946-2006 .*دراسات أفريقية*، .

7-عبد الدائم، ع. (د.ت) .*التربية في البلاد العربية: حاضرها، مشكلاتها، ومستقبلها من عام 1950 إلى عام 2000م*، ص 108.

8-فرحان، إ. أ .(1990) .*المؤتمر التربوي: نحو بناء نظرية تربوية إسلامية معاصرة* .المملكة الأردنية الهاشمية.

الأعجمية:

9-Diallo, C. O. (2025). *L'histoire du système éducatif malien*. Collection Plurieux/Monde, consulté le 14 juillet 2025, pp. 132-133.

10-Gérard, E. (1995). *Jeux et enjeux scolaires au Mali : Le poids des stratégies éducatives des populations dans le fonctionnement et l'évolution de l'école publique*. Institute of Research for Development, pp. 595-596.

11-Gérard, E. (s.d.). *La crise du système scolaire au Mali : Un phénomène enrayé ou reconduit ?* Associé à l'U.R. 5 D ORSTON, p. 71.

Lange, M.-F., & Martin, J.-Y. (1995). *Les stratégies éducatives en Afrique subsaharienne*. Institut Français de Recherche Scientifique pour le Développement en Coopération, p. 731.

- Budget.gouv.ml,DGB,LFI2025